الجمهورية التونسية
وزارة المالية
الديوان

اجتماع اللجنة المشتركة للشفافية المالية والحوكمة المفتوحة

بتاريخ 01 اكتوبر 2015
محضر جلسة عدد 7

ترأس السيد سليم شاكر وزير المالية اجتماع اللجنة المشتركة للشفافية المالية والحوكمة المفتوحة بمقر وزارة المالية و بحضورالسيدة بثينة بن يغلان كاتبة الدولة و ممثلي المجتمع المدني وممثلي وسائل الاعلام و ممثلي وزارة المالية .

وعند افتتاحه الجلسة تولى السيد الوزير الترحيب بالحضور مبديا تبنيه لأعمال اللجنة السابقة و تعهده بمواصلة العمل في هذا الاطار نظرا لاقتناعه بمبادئ الشفافية التي احدثت من أجلها اللجنة من ناحية و بدور المجتمع المدني من ناحية أخرى .

و في مستهل تدخله افاد السيد الوزير أن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2016 وقد اعتمدت في ذلك منهجا تشاركيا اذ تمت استشارة جل المنظمات المهنية و كذلك المجلس الوطني للجباية وعمادة المحامين والاتحاد الوطني للفلاحة و الصيد البحري و ستتواصل الاستشارات في هذا الصدد علما وأن نفس التمشي تم اعتماده بالنسبة لسنة 2015 .

تم تولى عرض ما تم انجازه من قبل الوزارة مند تعيينه على رأسها موضحا أن الوزارة تشتغل على **4** ركائز أساسية و هي :

1) الديوانة :

تم إعداد برنامج لتعصير إدارة الديوانية وقد رسمت لهذا البرنامج 2 أهداف وهي مكافحة التهريب قصد التخفيض من النسب المسجلة على هذا المستوى من 50 % - 50 % الى 20 % - 80 % و مساندة المؤسسات المتوسطة والصغرى باعتبار دورها في التنمية الاقتصادية خاصة في الوضع الراهن و سوق يتم ذلك اساسا عبر تبسيط الاجراءات و عقلنتها و تأليتها قصد الوصول بنسبة الخدمات المسداة على الخط الى 80 % خلال الخمس سنوات المقبلة .

افاد السيد الوزير انه تم عرض هذا المشروع على مجلس الوزراء و قد حضي بموافقته وبالتالي شرع في تجسيمه و ذلك بإدراج بعض الاجراءات ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2016 من ابرزها حصر نسب المعاليم الديوانية المستوجبة عند التوريد في نسبتين، 0% بالنسبة إلى المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والتجهيزات وقطع

الغيار و 20 % بالنسبة إلى مواد الاستهلاك باستثناء المنتجات الفلاحية.و مراجعة نظام المعلوم على الاستهلاك، وذلك بتقليص قائمة المواد الخاضعة للمعلوم وفي النسب الحالية.

2) تعصير النظام المالي التونسي :

و يشمل هذا البرنامج البنوك ومؤسسات التامين و الايجار المالي ... ولم يقتصر على البنوك فحسب .

3) مراجعة المالية العمومية: وذلك بإرساء منظومـــة الميزانيـــة حسب الاهـــداف و مراجعة القانون الاساسي للميزانية .

4) الجباية :

يتضمن عمل الوزارة على هذا المستـــوى في مواصلـــة اصلاح المنظومـــة الجبائية و سوف يتم ادراج بعض الاجراءات المكلفة لميزانية الدولة في اطار قانون المالية 2016 اذ سيتم سحب اعفاء الشريحة الاولى من جدول الضريبة من الاداء وذلك في حدود 5000د كما سيتم التخفيض في نسب المعاليم الديوانية ونسب المعلوم على الاستهلاك .

كما اشتغلت الوزارة على خطة الاتصال التي تعتزم اعتمادها على 3 سنوات و باعتماد اليات اتصال عصرية علما وانه سيتمّ عرض الاستراتيجيّة على لجنة القيادة بالوزارة للمصادقة عليها وعلى اساس هذه الاصلاحات تطمح وزارة المالية أن تصبح وزارة القرن 21 اي وزارة مبنية على الثقة و الشفافيّة و العمل بطرق علمية مما يستوجب شرطين اساسيين وهما الكفاءة و الحوكمة الرشيدة .

ثم احيلت الكلمة الى السيد المدير العام للديوانية الذي تولى تقديم مشروع اصلاح الديوانية التونسية الذي ابرز ان استراتيجية تعصير الديوانة تم وضعها على اساس تشخيص الوضعية الحالية الدي ابرز نقاط القوة و نقاط الضعف و الفرص تم التهديدات والمخاطر

كما ابرز رؤية الاستراتجية و الأهداف .

وقد تضمن مخطط العمل 3 محاور شملت النقاط التالية :

أولا : الإجراءات

1- إصلاح المعلوم الديواني والمعلوم على الإستهلاك

2- تبسيط إجراءات التوريد

3- مراجعة المنظومة الترتيبية لبعض القطاعات

4- تطوير النظام المعلوماتي "سندة"

5- تبسيط وتأمين الإجراءات الديوانية بالموانئ

ثانيا : التنظيم

1- مراجعة التنظيم الإداري للديوانة

2- مراجعة خارطة انتشار الحرس الديواني وتوسيع مهامه

3- تطوير الموارد البشرية وتركيز الاختصاصات
4- النهوض بمنظومة التكوين والرسكلة وإحداث الأكاديمية الدولية للديوانة

ثالثا : الإمكنيات

1- البنية التحتية

2- التجهيزات

3- الوسائل.

و في ختام تدخله ، ابرز السيد المدير العام انه تم احداث لجنة قيادة لكل محور من محاور الاصلاح .

ثم احيلت الكلمة الى السيد المدير العام المساهمات لتقديم عرض حول رسملة البنوك العمومية .

و قد افاد السيد المدير العام في هذا الاطار ان مشروع اصلاح و رسملة البنوك العمومية انطلقت بعد عملية التدقيق الشامل التي شملت البنوك العمومية الثلاث وفروعها الثمانية .

كما شملت عميلة التدقيق اساسا محـورين و همـا **التشخيص** و الذي شمل عدة جوانـب (مالي - مؤسساتي - اجتماعي - و تقييم الاداء) و **استراتيجية اعادة الهيكلة** تمثلت في تطوير بدائل إعادة الهيكلة لاختيار السيناريو الأمثل لكل بنك وتصميم برنامج إعادة الهيكلة الشاملة (خطة عمل وجدول زمني، وتحليل التكاليف والمنافع ...).

وقد افضت عملية التدقيق الى النتائج التالية :

- على مستوى التشخيص تبين ان المبالغ الضرورية لمعالجة وضعية البنوك الثلاث تبلغ 757م د بالنسبة للشركة التونسية للبنك و 110 م د بالنسبة لبنك الاسكان و 0 بالنسبة للبنك الوطني الفلاحي (مبلغ غير مؤكد بعد).

و تحسبـا لنتائج عمليـات المراجعـة المالية تضمنت قـوانين الماليـة لسنوات 2013 (تكميلي) و 2014 و 2015 تخصيص 1300 مليون دينار كمساهمة الدولة في إعادة رسملة البنوك الثلاثة موزعة في حدود 1000 مليون دينار لـ STB و 300 مليـون دينار لـ BH .

- على مستوى استراتيجية إعادة الهيكلة : تهدف الاستـراتيجية الى النـهوض بهذه البنـوك و جعلها بنوك عمـومية متعـددة الاختصاصات مع تمكينـتها من اليات تصـرف مرنـة و متطورة .

و بخصوص عملية الرسملة ابرز السيد المدير العام انه تم على اثر قرار الجلسة العامة غير العادية لـ STB بتاريخ 3 جوان 2015 و، كذلك على اثر صدور القانون عدد 31 لسنة 2015 تمت الزيادة نقدا على ثلاثة فترات بقيمة إجمالية قدرها 756 987 000 م د .

و بذلك ارتفعت مساهمة الدولة في راس مال STB من نسبة 25.2 ٪ إلى 71.5٪ .

و بالنسبة لـ BH تم كذلك على اثر قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 18 فيفري 2015 وصدور القانون المشار اليه اعلاه الـزيادة الزيادة نقدا في رأس المال بمبلغ 50 مليون دينار و زيادة قدرها 30 مليون دينار عن طريق ادماج الاحتياطيات. و بذلك ارتفعت مساهمة الدولة في راس مال BH من نسبة 32,6 ٪ إلى 33,4 ٪.

كما ابرز السيد المدير العام انه بالنسبة لإصلاح الإطار القانوني المنظم لحوكمة البنوك العمومية تم اصدار الامر عدد 4953 لسنة 2015 المؤرخ في 5 ديسمبر 2013 و الذي ينص أساسا على :
- الحد من التدخل و تعزيز دور مجالس الإدارة ،
- منح البنوك مرونة في التسيير و الانتداب .... على غرار القطاع الخاص ،
- استثناء البنوك العمومية من تطبيق الاجراءات المتعلقة بالشراءات العمومية .
- تحويل وظيفة المراقبة المسبقة التي يمارسها مراقب الدولة الى وظيفة مساعدة ؛
كما تم في نفس الاطار تفريع مهمة رئيس مجلس الادارة و الادارة العامة اذ لا يمكن مستقبلا الجمع بينهما ذلك الى جانب مراجعة مستوى التأجير لتقريبه من مستوى التأجير بالقطاع الخاص .

و بعد العرض الثاني تم فتح باب النقاش .
وقد تدخل السيد ماهر القلال ممثل جمعية نور الذي ذكر في البداية بما تم انجازه من قبل اللجنة المشتركة اذ تم اعداد ميزانية المواطن كما تم التطرق الى موضوع التمويل العمومي للجمعيات تم تقدم بالشكر الى السيد الوزير و كل المتدخلين على هذه الرؤية الجديدة للعمل الاداري . وأضاف ان الوزارة بذلت مجهودات كبيرة في مجال التفتح على المجتمع المدني و الشفافية إلا انها لا تسوق لذلكو بالتالي و لابراز هذه المجهودات اقترح ان يتم احداث قسم على مستوى الوزارة يهتم بالتسويق (marketing) باعتبار ان التسويق مختلف على الاعلام . و يتولى هذا القسم اساسا تبسيط المفاهيم و التعريف بها .
ثم تدخل السيد مهاب القروي ممثل جمعية انا يقظ ليطلب توضيحات حول دور البنك المركزي في عملية اصلاح و اعادة هيكلة البنوك العمومية كما طلب توفير معلومات حول وضعية القروض المشبوهة التي ساهمت بقدر كبير في تدهور وضعية البنــوك العمــومية و قائمة المتحصلين على قروض هامة دون ضمانات . كما اكد انه بالرغم من الاصلاحات المدخلة على اطار الحوكمة فان دور مجالس الادارة لا يزال محدودا جدا و يجب الاعتناء بهذه النقطة .
اما السيد طارق مرزوق ممثل جمعيــتة توانسة فقد اشار الى تمسكـه و مساندته باللجنـة و اوصى باحترام اجال انعقاد اجتماعاتها طبقا لما هو منصوص عليه بالمقررالمحدث للجنة ثم توجه بالسؤال الى السيد المدير العام للديوانة بخصوص الاجراءات التي يمكن اتخاذها

في اطار استراتجية تعصير الديوانة لمقاومة الفساد و التي لم تبزر بكل وضوح خلال العرض و افاد انه لا بد من التصدي بكل حزم لهذه الظاهرة نظرا لتفشيها .و تساءل ممثل جمعية توانسة عن برنامج الوزارة بالنسبة لإرساء العدالة الجبائية والتي لم تبرز من خلال العروض التي تم تقديمها و افاد ان جمعيته على استعداد للعمل مع الوزارة في هذا الاطار باعتبار ان العدالة الجبائية هي من بين اهتماماتهم و طلب مزيدا من الشفافية على مستوى انفاق المال العام من قبل البنوك العمومية .

وبالنسبة لاختيار رؤساء مجالس الادارة فقد ثمن توجه الوزارة والذي تمثل في احداث لجنة مشتركة ساهم فيها القطاع الخاص و المجتمع المدني الا انه ابدى بعض التحفظات بخصوص التوجه المعتمد بخصوص اختيار الرؤساء المديرين العامين و المتمثل في اسناد هذه المهمة الى مكتب دراسات خاص و قد سانده في تحفظاته ممثل جمعية انا يقظ .

و اقترح ممثل جمعية انا يقظ ان يتم النظر في مستوى تاجير الادارات العلى على غرار ما تم اتخاذه بالنسبة للمديرين العامين و اعضاء مجلس الادارة .

ثم احيلت الكلمة الى السيد يوسف بلقاسم ممثل انا يقظ الذي طلب بعض التوضيحات بخصوص مشروع القانون المتعلق بلجنة المصادرة و بخصوص تعيين مديرين عامين على راس المؤسسات المصادرة عوض المتصرفين القضائيين كما طلب امكانية المشاركة في عملية المزاد العلني التي تعتزم الحكومة القيام بها لبيع الممتلكات المصادرة .و تساءل عن عملية اللجوء الى خبراء اجانب لتقييم معدات النقل المصادرة .

و ذكر السيد صالح الرياحي ممثل جمعية الشفافية اولا في تدخله ان التشريع المتعلق بالقطاع المالي و خاصة البنك المركزي يشكو عديد النقائص و افاد انه على استعداد للمشاركة في صياغة القوانين المتعلقة بهذا القطاع نظرا لتجربته في هذا المجال .

و اكد على ضرورة خص البنك المركزي بضبط السياسة النقدية على ان تتكفل هياكل اخرى بعمليات الرقابة وذلك في اطار مشروع القانون المتعلق بالبنك المركزي كما اكد السيد شهاب الغانمي ممثل جمعية الشفافية اولا الى ضرورة مراجعة مشروع القانون المذكور نظرا لكونه يتضمن اجراءات دون المأمول و ما هو متوفر في القانون الساري المفعول . و تساءل ايضا عن اسباب التأخير في ارساء المعايير المحاسبة العالمية المتعلقة بالقطاع المالي بالمقارنة مع اشقاءنا بالجزائر و المغرب و غيرهم من الدول .كما لاحظ انه لا يرى اي جدوى في تعيين رؤساء مجالس ادارة مستقلين عن المديرين العاميين باعتبار ان القيادة لا تكون ناجعة الا اذ وجد قائد واحد .

و تقدم بالشكر الى السيد المدير العام للديوانـتة على جديــة و عمق العمـل الذي تم تقديمــه و اوصى بتعميم الاجراءات المتعلقة بالعناية بالموارد البشرية و سحبها على هياكل الوزارة الاخرى و طلب مد اللجنة ببرنامج العمل لمتابعة الاصلاح الذي سيمتد على 5 سنوات .

و ذكر ان لديهم مقترحات بخصوص ديون القطاع السياحي لدى البنوك و يطلب تشريكهم في عملية الاصلاح .

وطلب السيد عبد الحميد الجرموني ممثل جمعيـة الحوكمة الالكترونية مزيـدا من الشفافيــة و الاعلام حول اعمال الوزارة و تساءل عن امكانية نشر تقارير التدقيق الشامل .
و بعد ذلك تولى السيد الوزير اختتام الجلسة مشيرا الى استعداد الوزارة الكامل الى تشريك كل الفاعلين و اكد انه لا تراجع من قبل الوزارة على تفتحها على المجتمع المدني و انما قد يحدث بعض التأخر في عقد الجلسات نظرا للضغوطات المسلطة على الوزارة.
و اقترح ان تعقد الجلسة عدد 8 في غضون 6 أسابيع على ان يتضمن جدول اعمالها المحاور التالية :

- قانون المالية لسنة 2016 ،
- مشروع الاصلاح الجبائي ،
- ملف الاملاك المصادرة .

وبذلك رفعت الجلسة .

مقررة اللجنة
عائشـــــة قرافـــي